في اتجاه خفض الخصوبة

حسن العزي

●،، تتجه الحكومة نحو تنفيذ البرامج التنموية حيث شرعت وزارة الزراعة والري منذ عام ٢٠٠٧م بتطبيق البرنامج الوطني للتوسع في زراعة الحبوب بهدف تحقيق معدلات نمو كبيرة على صعيد الأمن الغذائي .. أما الاجراءات فتشتمل على توفير البذور المحسنة والآلات الزراعية وتيسير عملية الإقراض للمزارعين وتنشيط دور الإرشاد الزراعي .. وتطوير البحوث ومن القطاعات الواعدة .. قطاع التعدين حيث بلغ عدد المنشآت التعدينية ٢٠٦٥ في حين يشتغل بها ١١.٨٠٧ عمال ويتوقع حدوث نمو في مجال التعدين خلال عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م بنحو ٧.٨٪ .. وفي مجال توفير الطاقة الكهربائية تدخل محطة مارب الغازية الأولى لإنتاج الكهرباء الخدمة ابتداء من شهر يوليو القادم ٢٠٠٩م بمعدل ٤٠٠ كيلو وات وفي عام ٢٠١١م يتم تشغيل محطة مأرب الثالثه وفي مجال التنمية البشرية يتوقع هذا العام تدشين ٧ معاهد فنية تابعة للتعليم الفني والتدريب المهني في ٧ محافظات، تعود هذه البرامج التنموية عند تنفيذها بانعكاسات إيجابية في اتجاه خفض الخصوبة، إذ من المسلم به انخراط عدد من السكان في هذه البرامج وفي هذه الحالة يصبح انشغال الأفراد في العمل بمثابة عامل مساعد للوصول إلى تباعد الانجاب وهو ما يحرص عليه المجلس السكاني الذي يسعى بدوره لسد النقص في المرافق الصحية وبخاصة في الريف حيث يتوقع أن يكون للبرامج التنموية التي يجري العمل لتنفيذها أثر في توفير الإمكانات الخاصة بتغطية المناطق الريفية بالمرافق الصحية وبخدمات الصحة الإنجابية ، كما تساعد المجلس السكاني على نشر التثقيف المباشر بقضايا السكان التي لا تقتصر على الإقناع للسكان بتعاطي وسائل تنظيم الأسرة .. إنما يشمل التثقيف المباشر للسكان في الريف تعريفهم بمردود الاتجاه نحو زراعة الأرض ومن ثم تحديد احتياجاتهم وقيام المجلس بدراستها والسعي الجاد لتلبيتها وفق الإمكانات المتاحة ، وربما يتسع دور المجلس في تقديم المساعدة للسكان بتوفير المعلومات الخاصة بمواطن العمل في إطار البرامج التنموية التي لا تخلو من إجراءات عملية يأتي في مقدمتها التدريب والتأهيل للشباب المستهدفين بتخفيض الخصوبة العالية وذلك مرهون بتوفر الشغل في الميادين المختلفة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، إذ يؤكد المجلس السكاني على رفع درجة وعي السكان بأهمية التعليم والعمل لارتباطه المباشر بقضايا تحسين المستوى الصحي والاجتماعي والمعيشي.

الأمين العام للمجلس الوطني للسكان لـ(الثورة):

المشكلة السكانية لا تزال حاضرة كتحد تنموي لعلاقتها بمختلف الجوانب الحياتية

الثورة / شوقي العباسي

أوضح الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي أن البرنامج العام للحكومة والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية أعاد الالتزام الرسمي بمعالجة المشكلة السكانية والاهتمام بوضع الدراسات السكانية والعناية بالمرأة وحماية الطفولة وتوسيع البرامج التثقيفية والإعلامية بقضايا السكان والبيئة والعمل على اشراك مؤسسات المجتمع المدني في معالجة المشكلة السكانية والوصول إلى الأهداف المرجوة للسياسة السكانية وبما يتواءم مع الموارد الطبيعية المتاحة في بلادنا، وقال في تصريح لـ (الثورة) :إن المسألة السكانية لا تزال حاضرة كتحد تنموي لعلاقتها بمختلف جوانب الحياة اليمنية ، حيث تؤكد الخطة الخمسية الثالثة أن النمو السكاني المرتفع مقارنة بالموارد المتاحة أهم التحديات التي تواجه التنمية في اليمن ورغم تراجع معدل النمو السكاني إلى ٣٪ الا أنه ما يزال من أعلى المعدلات العالمية ويحد من نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يستدعي ضرورة المواجهة الشاملة للتحدي السكاني باعتبار المسألة ذات ابعاد متعددة وبالتالي ينبغي أن تتعدد تبعاً لذلك مداخل وآليات المعالجة .

وأضاف بورجي أن من أهم تحديات المشكلة السكانية التشتت السكاني الواسع في (١٢٩,٢٩٩) قرية (مناطق ريفية) ومن (٣.٦٤٢) حارة (مناطق حضرية) وتنامي الطلب على الخدمات الأساسية والمنافع العامة علاوة على تزايد الهجرة الداخلية وعدم توفر فرص عمل كافية مما يعكس آثارا سلبية على المعرفة من أجل الوصول إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات السكانية والموارد والتنمية المستدامة.

ونوه بأن الأهداف طويلة المدى للسياسة السكانية تتضمن العمل على إبطاء النمو السكاني ليتناسب معدله مع مقتضيات التنمية المستدامة وكذا العمل على تخفيض معدل الخصوبة ليصل المعدل الكلي لها إلى أقل من ٤ ولادات حية لكل امرأة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٣.٣ بحلول عام ٢٠٢٥م والعمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥٦٪ بحلول عام ٢٠٢٥ وألا تقل نسبة استخدام الوسائل الحديثة عن ٣٥٪.

وتطرق في ختام حديثه إلى أن السياسة السكانية تسعى في البداية إلى تخفيض وفيات الأمهات ووفيات الرضع والأطفال والعمل على الارتقاء بالمستوى الصحي في جانبيه الوقائي والعلاجي بما يؤدي إلى رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد بالإضافة إلى توسيع نطاق التعليم الأساسي خاصة بين الإناث وتخفيض نسبة الأمية والوصول إلى توزيع سكاني متوازن وتحقيق العدالة بين الجنسين والاهتمام بتعزيز ودعم فئات الأطفال والشباب والمراهقين وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

داعياً إلى مواصلة الدعم السياسي على أعلى مستوى لقضايا السكان وتبني القيادات السياسية العليا لبرامج العمل السكاني وتوفير الدعم اللازم له وكذا الاحساس على المستوى الشعبي بوطأة المشكلة السكانية وتبعاتها والحاجة إلى التحرك الفعال لإبطاء النمو السكاني بما يتناسب مع الموارد المتاحة في بلادنا.

■ د. أحمد علي بورجي

توفير الدعم المالي والفني ضرورة للمواجهة الشاملة للتحدي السكاني وإيجاد المعالجات الفعلية للمشكلة

الاقتصاد الوطني ويضعف جهود التنمية الرامية إلى رفع المستويات المعيشية للمواطنين خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

واشار الأمين العام للمجلس الوطني للسكان إلى أن من أهم الفعاليات التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان هي إيجاد بيئة داعمة لتحقيق الأهداف والبرامج التنفيذية لها والعمل على تغيير السلوك الديمغرافي للجمهور ومواجهة الاتجاهات السلبية التي تسند إلى سوء الفهم وضعف

النمو السكاني والأمن الغذائي

أمين عبدالله إبراهيم

■ تعتبر الزراعة من أهم المحاور الرئيسية التي تناولتها العديد من المبادرات على المستويات المحلية والاقليمية والدولية وعلى مستوى قمة هرم الأمم المتحدة والتي عادة ما يتم طرح وتقديم ومناقشة مثل هذه المبادرات الهامة التي تتضمن الزراعة والمياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي والتغير المناخي، في مؤتمرات دولية عالمية رفيعة المستوى، من أبرزها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي عقد في جوها نسبرغ والمؤتمر الدولي الخاص بالأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية والذي عقد في العاصمة الإيطالية روما في يونيو ٢٠٠٨م ومؤتمرات أخرى عديدة لا يتسع المجال هنا لذكرها، إنما المهم هو مدى اهتمام تلك المؤتمرات القمية الدولية وتركيزها على قضية الزراعة وذلك نظراً لما تشكله الزراعة من أهمية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، إذ تلعب دوراً حيوياً في صحة وبقاء الإنسان لأنها تشكل المصدر الرئيسي للغذاء، خاصة إذا ما علمنا أن توفير الغذاء للشعوب في حاضرنا اليوم أصبح من الصعوبة بمكان تحقيقه، حيث بات يؤرق حكومات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب زيادة عدد سكان العالم وعدم قدرة المنتجات الزراعية المختلفة النباتية منها والحيوانية على تلبية احتياجات الكسان الغذائية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية خاصة السلع الغذائية الرئيسية التي يعتمد عليها الفقراء مثل القمح والأرز إذ تعتبر مصدراً رئيسياً للسعرات الحرارية الضرورية التي يحتاجها جسم الإنسان من أجل العيش والبقاء.

ووفقاً لتحليلات وتوضيحات وتأكيدات خبراء الاقتصاد والتنمية والسكان، يعتبر الاختلال في العرض والطلب على السلع الرئيسية خاصة الغذائية، من أهم القضايا والتحديات التي تواجه الدول النامية ومنها بلادنا، نظراً لما يترتب على هذا الاختلال من ارتفاع في الأسعار كما هو الحال بالنسبة لأسواق الحبوب، حيث شهدت مؤخراً أسعار القمح والأرز ارتفاعاً حاداً مما جعل التكيف معها أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد لهذه الدول، ذلك لأن العديد منها تشكل موطناً للفقراء وحيوباً للفقر، إذ يحدد الفقر الغذائي بالسعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان من أجل العيش والبقاء، وهو الأمر الذي يعيق تحقيق أحد أهم أهداف الألفية الإنمائية والمتمثل في الحد من الفقر وتخفيض عدد الفقراء إلى النصف، كذلك لا يعتبر الاختلال في العرض والطلب على السلع الغذائية ناجماً عن الزيادة السكانية وبالتالي زيادة في حجم الاستهلاك فحسب، بل إن النشاط الزراعي غير المستدام أدى إلى تدهور التربة خاصة تربة الأراضي الزراعية نتيجة استخدام أو ممارسة أساليب زراعية غير مستدامة، حيث تشير الدراسات إلى أن أكثر من ٣٠٠ مليون من المزارعين في العالم يمارسون أسلوب الحراثة المتنقلة التي تعتمد على منح الأرض فترة راحة مناسبة قد تمتد لسنة أو عدة سنوات، إلا أن الحاجة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والغذائية للشعوب جعلت من إمكانية إعطاء الأرض الراحة الكافية المناسبة لها أمراً مستحيلاً، مما أفقدها قدرتها على الإنتاج كما هو الحال بالنسبة للأراضي الهامشية حيث الاستمرار في زراعتها بكثافة أكثر مما قد لا تستطيع التربة تحمله يفقدها خصوبتها وبالتالي تصبح قليلة الإنتاج ومن ثم يتم تركها لعدم الجدوى الاقتصادية من زراعتها مما يزيد من مساحة الأراضي الزراعية المهجورة والتي قد تدخل في نطاق المناطق القابلة للتصحر أو التي تتجه نحو التصحر كما هو شأن الملوحة التي قد تصيب الأراضي الزراعية نتيجة الإفراط في عملية الري مما يزيد من ملوحة التربة التي تفقدها خصوبتها وقدرتها على الإنتاج.

كذلك يعتبر عدم الأخذ في الاعتبار تكلفة وانعكاسات السعي والتسرع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة الصناعية منها على حساب الأنشطة الزراعية من الأسباب التي أدت إلى فقدان المزيد من الأراضي الزراعية مما ساهم في نقصان حصة الفرد من الإنتاج الزراعي كما هو الحال بالنسبة إلى الرعي الجائر وإزالة الغابات والإفراط في استخدام الحطب للطهي والتدفئة وهي أنشطة يمارسها الفقراء بشكل عام، لذلك تعتبر هذه الأنشطة مسئولة عن ٧٠٪ من التلف والتردي الذي يحدث للتربة في العالم من خلال زيادة تعرض التربة لعوامل التعرية المختلفة.

أخيراً وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن قضية تنمية القطاع الزراعي تعتبر من القضايا الحيوية الهامة التي ويجب أن تأخذ مكانها الطبيعي في سلم أولويات التنمية المستدامة من خلال بذل المزيد من الجهود نحو تحسين القدرة الإنتاجية للتربة باستخدام الأسمدة الكيمائية باعتدال وبالقدر المناسب بحيث يؤخذ بعين الاعتبار تلوث المياه الجوفية الناجم عن ري المزروعات المسمدة وذلك لأن المياه الجوفية تعتبر من أهم مصادر المياه العذبة في الطبيعة، كما أن تنمية القطاع الزراعي باستخدام أساليب الري الحديثة والتكنولوجيا الحديثة المتطورة والابتعاد عن الممارسات الزراعية غير المستدامة من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للتربة وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول والذي من شأنه أن يزيد القدرة على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة مما يخفف من ارتفاع معدل البطالة وتقليل حدة الفقر، كما يساهم في إيجاد فرص عمل أكثر للمرأة خاصة الريفية، أو التي تتواجد في المناطق الريفية. كما أن تنظيم الرعي بشكل عام كإنشاء المحميات الرعوية والحد من قطع الأشجار واستخدامها في التدفئة والطهي من شأنه أن يخفف من درجة وحدة ومساحة التعرية التي يمكن أن تتعرض لها التربة لما لها من أهمية في اتزان النظام البيئي حيث تشكل المراعي والغابات موطناً للتنوع البيولوجي وعاملاً مؤثراً في تخفيف حدة التغير المناخي بامتصاصها لغاز ثاني أكسيد الكربون والذي يشكل الأساس في ظاهرة الاحتباس الحراري.

دراسة استقصائية جديدة تبرز الحاجة الماسة إلى الاهتمام بصحة الحوامل في قطاع غزة

■ الثورة / متابعات

●،، كشفت دراسة استقصائية جديدة تتناول الأوضاع المعيشية في غزة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير عن أن الصراع قد حال دون حصول أربع نساء من بين كل عشر نساء حوامل على خدمات الرعاية السابقة للولادة أو التالية لها، رغم احتياجهن الشديد إليها خلال تلك الأزمة ، فلم يستطع ثلث هؤلاء السيدات الوصول إلى المرافق الصحية بسبب الأخطار التي تهدد حياتهن، ولم تتمكن أخريات من ذلك إما نتيجة لتدمير هذه المنشآت بفعل القصف، أو لامتلائها بمصابي الحرب، أو لتوقفها عن العمل.

وشملت الدراسة الاستقصائية، التي أجراها معهد فافو للدراسات الدولية التطبيقية في النرويج بالتعاون مع الأمم المتحدة للسكان، عينة مؤلفة من ٢٠٢٠ أسرة معيشية بغزة خلال الفترة من ٣ إلى ١٢ مارس ٢٠٠٩م، أي بعد انقضاء ما يتراوح بين ستة وثمانية أسابيع تقريباً من وقوع تلك الأزمة التي انتهت في ١٧ يناير.

وتظهر نتائج الدراسة أن نسبة الحوامل أو النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥–٤٩ عاماً. وتمت معظم هذه الولادات، أي نسبة ٧٧ ٪ منها، في المستشفيات العامة، و٨ ٪ في المستشفيات الخاصة، ٥٪ في عيادات عامة.

وصرح حافظ شقير، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن هذه النتائج تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى إصلاح المرافق الصحية لرعاية الأمومة التي تعرضت لأضرار في غزة. واستطرد قائلاً إن هؤلاء الحوامل هن الضحايا غير المرئيات لهذه الأزمة. وينبغي ألا تتعرض حياتهن للخطر بينما يهن الحياة»

ووفقاً لما جاء في الدراسة أفاد ٣٤ ٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨و٢٤ عاماً بأنهم يجدون صعوبة في التركيز، وقال ٣٥٪ إن احاسيس باليأس تراودهم بشكل متكرر، وأفاد ٣٥٪ آخرون بأن الغضب الشديد ينتابهم لدرجة أنهم كثيراً ما يشعرون بفقدان السيطرة.

واسفرت دراسة استقصائية أخرى أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان على المنشآت الصحية في غزة مؤخراً عن حدوث ارتفاع نسبته ٣١٪ في حالات الاجهاض التي تم إدخالها أجنحة الولادة بالمستشفيات خلال الصراع، فضلاً عن حدوث زيادة في مضاعفات الولادة. وأفادت إحدى المستشفيات بحدوث قفزة قدرها ٥٠ ٪ في وفيات الأطفال الرضع.

ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ بداية الأزمة في أواخر ديسمبر ٢٠٠٨م، واستجابة لعواقبها الإنسانية، بتقديم الأدوية والسوائل التي تعطى عن طريق الحقن واللوازم الطبية التي تستعمل مرة واحدة للمستشفيات الكبيرة في غزة، علاوة على تقديمه الدعم للنساء اللائي تعرضن للتشرد ولأسرهن. ويعمل الصندوق أيضاً، بالتعاون مع الشركاء في غزة، على إعادة توفير الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية، بما فيها الخدمات المقدمة إلى الأمهات والرضع، كما يوفر الدعم الاجتماعي النفسي للناجيات بحياتهن المصابات بصدمات.

الجدير ذكره أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو وكالة إنمائية دولية، يدعم حق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة تتسم بالصحة وبتكافؤ الفرص. ويقوم الصندوق أيضاً بدعم البلدان في استخدامها للبيانات السكانية اللازمة لسياسات برامج مكافحة الفقر وللبرامج التي تمكن من أن يكون كل حمل مرغوباً، وكل ولادة مأمونة، وكل شاب وشابة خالياً من فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، وكل فتاة وامرأة تعامل بكرامة واحترام.

متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية

تحصين ١٧ مليون طفل وامرأة في اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية

● كشف الدكتور عبدالكريم راصع وزير الصحة العامة والسكان عن تحصين نحو ١٧ مليون طفل وامرأة خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأوضح الوزير راصع أنه تم تحصين ٤,٥ مليون طفل ضد فيروس شلل الاطفال و ٩.٥ مليون ضد مرض الحصبة وتحصين ٣.٢ مليون امرأة ضد مرض الكزاز.

مشيراً في كلمته حول تدشين الحملة الوطنية لمستشفيات آمنة في الجمهورية اليمنية إلى أن وزارة الصحة قامت بوضع سياسات واستراتيجيات وطنية باعتماد معايير ورموز ولوائح تنظيمية لضمان المأمونية في المرافق الصحية القائمة، وكذا العمل على ضمان بناء أي مرافق جديدة مع عدم إغفال عنصر السلامة والأمان وقامت أيضا باتخاذ إجراءات عملية وفعالة وزهيدة التكلفة.

ولخص وزير الصحة أهداف وعناصر مأمونية وسلامة المرافق الصحية في اليمن بحماية أرواح المرضى والعاملين الصحيين عن طريق تشييد أبنية منيعة للمرافق الصحية قادرة على تحمل الكوارث وضمان قدرة المرافق والخدمات الصحية على العمل في أعقاب الطوارىء والكوارث وعند الحاجة الماسة لها وتحسين قدرة إدارة الطوارئ لدى العاملين الصحيين والمؤسسات الصحية وحماية الاستثمارات الاقتصادية الهامة في المجال الصحي.

٨٠٪ من النساء اليمنيات يتزوجن في سن يتراوح بين (١٠- ١٩) سنة

● كشف تقرير حكومي حديث أن ٨٠,٦٪ من النساء اليمنيات يتزوجن في سن تتراوح بين ١٠– ١٩ سنة، معتبراً الزواج المبكر حجر عثرة أمام تنمية المجتمع اليمني وأحد الأسباب الرئيسية للمشكلات الاقتصادية والصحية والاجتماعية.

وأكد التقرير الصادر عن وزارة الشئون الاجتماعية ويعد الأول حول ظاهرة الزواج المبكر أن ٢٤.٦٪ من النساء يتزوجن في سن ١٠–١٤ سنة و ٥٦٪ منهن يتزوجن في سن ١٥ – ١٩ سنة.

وبين التقرير أن الاحصائيات تشير إلى انتشار الزواج المبكر بين الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة إذ تصل نسبة النساء المتزوجات من هذه الفئة العمرية إلى ٤٨٪ من إجمالي الفئات العمرية للنساء وتبلغ نسبة المتزوجين ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان في سن ١٠ سنوات فأكثر لكلا الجنسين .

وخلص التقرير إلى أن الزواج المبكر أحد الأسباب للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لما له من آثار سلبية تنعكس على الأسرة عموماً والنساء خصوصاً.

كاليفورنيا أكثر الولايات الأمريكية كثافة سكانية

● ارتفعت نسبة البطالة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية الشهر الماضي إلى ١١,٢٪ .

وتوقع محللون اقتصاديون أن تطال أزمة البطالة جميع القطاعات الاقتصادية وتستمر طوال العام الجاري في هذه الولاية الأمريكية الأكثر كثافة سكانية ووصف أحد المحللين الاقتصاديين بعد نشر الولاية لبيانات البطالة الركود الاقتصادي الراهن بالأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

ولفت إلى أن نسبة البطالة في ولاية كاليفورنيا التي تعد من أغنى الولايات الأمريكية وثامن أكبر اقتصاد في العالم لو كانت كاليفورنيا دولة تجاوزت نسبة البطالة على مستوى أمريكا ككل.

تطور سكان العالم عبر مراحل التاريخ

● لا توجد احصائيات دقيقة عن تطور سكان العالم عبر مراحل التاريخ المختلفة، ويقدر المؤرخون عدد سكان العالم عند اكتشاف الزراعة نحو ٥–٨ ملايين نسمة وعند مولد السيد المسيح كان نحو ٣٠٠ مليون نسمة واستمر في الزيادة البطيئة إذ كانت الأمراض والأوبئة تقضي على حياة أعداد كبيرة من البشر وفي عام ١٥٠٠م أصبح العدد ٦٠٠مليون إنسان وفي عام ١٧٥٠م بلغ ٨٠٠ مليون وبدأ معدل الزيادة في الارتفاع وفي عام ١٨٥٠م وصل العدد إلى ١٣٠٠ مليون وفي عام ١٩٠٠م إلى ١٧٠٠ مليون ثم ارتفع ٢٥٠٠ مليون في عام ١٩٥٠م وفي عام ١٩٧٥م وصل العدد إلى ٤٠٠٠ مليون وفي عام ١٩٨٢م أصبح ٨٤٠٠ مليون هذا يعني أن الزيادة كانت في السنوات الأخيرة، ففي صباح كل يوم يولد حوالي ٢٢٠٠٠٠ طفل جديد وفي كل سنة يزداد سكان العالم ما بين ٧٦–٨٠ مليون نسمة.

فعلى سبيل المثال فإن عدد سكان العالم قد تضاعف خلال ٤٤ سنة فقط من ٢,٥ مليار عام ١٩٥٠م حتى ٥,٦ مليار عام ١٩٩٤م وما لم تتزايد معدلات الوفاة بشكل حاد فإن تعداد السكان قد يبلغ ١٠–١١ مليار عام ٢٠٥٠م و ١٤ ملياراً عام ٢١٠٠م.

متابعات / شوقي احمد